

أزمة الهوية العربية الجامعة ما بين الواقع واعادة التشكيل

ا.م.د. نغم نذير شكر
قسم الدراسات الإقليمية والدولية
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد – العراق
البريد الإلكتروني kaylanoo.alrassam@gmail.com

المخلص

أن الدولة العربية المعاصرة تواجه، في ظل المتغيرات التي صاحبت العولمة، خطرين أساسيين هما خطر الحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل بلد عربي وخطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر كالنظام الشرق أوسطي الجديد او ترتيبات الشراكة الأوروبية المتوسطية. وتتطلب مواجهة الخطر الأول تعديل العلاقة الراهنة بين الدولة والمجتمع من علاقة تقوم على التسلط والعنف إلى علاقة تقوم على القانون، وترتكز على علاقات المواطنة، بما تعنيه من حقوق متساوية أمام القانون وان تعمل على صهر تلك التكوينات في بنية اجتماعية جديدة تلو على كل التعديلات الصغرى، وصولاً إلى إدماج هذه التكوينات المختلفة في ثقافة وطنية جامعة من خلال مشروع وطني يحظ بقبول سياسي عام.

الكلمات المفتاحية: الهوية العربية، العولمة، المواطنة.

The Crisis of the Arab Identity that Combines Reality and Reconfiguration

Assist. Prof. Dr. Nagham Natheer Shukur
Department of Regional and International Studies
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad - Iraq
Email kaylanoo.alrassam@gmail.com

ABSTRACT

The contemporary Arab state faces, in light of the changes that have accompanied globalization, two main dangers the danger of civil wars that threaten to fragment the sovereignty and tear apart the national unity of every Arab country and the danger of seizing sovereignty and transferring it to larger international and regional entities, such as the new Middle Eastern order or the Euro-Mediterranean partnership arrangements. Facing the first danger, amending the current relationship between the state and society from a relationship based on domination and violence to a relationship based on law, based on citizenship relations, which means equal rights before the law, and working to fuse these formations into a new social structure that surpasses all minor pluralities. Integration of these various formations into an inclusive national culture through a national project that has general political acceptance.

Keywords Arab identity, globalization, citizenship.



المقدمة

تبعاً لاختلاف فلسفة بناء الدولة – الأمة من حيث كونها عملية تنموية اجتماعية سياسية او كونها هدف سياسي بالدرجة الاساسية ، تختلف سياسات ادارة التنوع من مجتمع الى اخر ومن دولة الى اخرى، وتبعاً لذلك يختلف الخطاب الهوياتي من مجتمع الى اخر ومن دولة الى اخرى، اذ ان الخطاب هو الحامل الاساسي للهوية الثقافية. وعليه، ينبغي لنجاح المشروع العربي الذاتي ان يؤمن القائمون على انجازه بالانفتاح على الاخر ومنجزاته من دون أي شعور بالنقص او الدونية، فعقولنا ينبغي (ان تفتح وتتواصل مع كل المنجزات المعرفية والعلمية وتستمتع إلى كل النظريات والمقولات ، فالمطلوب هو ان نمارس التفكير ونوظف كل طاقاتنا وامكانياتنا لفهم واتستيعاب منجزات العصر والإنسان دون شعور بدونية او مركب نقص ونخرب بعلم ووعي في مجريات الحياة المعاصرة.

اهمية البحث

تعد الهوية الثقافية لاي شعب القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات ، من هذا الشعور القومي ذاته يستمد الفرد احساسه بالهوية والانتماء ويشترك مع عدد كبير من افراد الجماعة في عدد من المكونات والاهداف وينتمي الى ثقافة مركبة من جملة من المعايير والرموز والصور.

مشكلة البحث

يطرح البحث في مفاصله اسباب الصيرورة التفكيرية للدولة العربية، موضحاً ان القوى الاستعمارية حين حددت الشكل العثماني من التنظيم الاجتماعي في شكل الدولة الحديثة، صممت نماذجها واهدافها لتشكل دولاً مستعمرة، كما اعدت تصاميم المؤسسات بما يتماشى واستراتيجيتها وايدئولوجيتها أي في صيرورتها من وهن الى تشردم لقد فرضت الحروب والهزائم سياسات استنزاف الثروات بتحويل التكوينات الطبقية الوطنية لتقبل بشروط الخضوع للامبريالية وفي الاونة الاخيرة تفتت بعض الدول لمناطق ضعيفة الحكم وترنح بعضها الاخر على حافة الفشل.

فرضية البحث

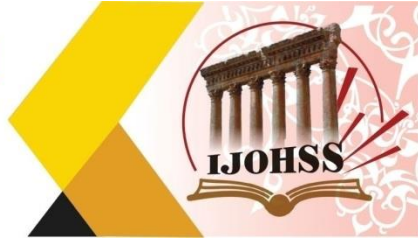
هناك ازمة للهوية العربية في العالم العربي فالهوية لا تبنى ولا تتطور الا في ظل التفاعلات الاجتماعية وفي اطار الصراعات المعرفية التي تتغذى من الاخلاف والغيرية، ويشهد على ذلك ثراء الحضارة الاسلامية وتنوعها بفضل اسهام الجماعات الدينية المسيحية واليهودية والصابئة والسريانية والقومية والتركية والكردية وغيرها . اذن الاخر هذا ليس الانا والذي ليس الانا هو المكمل لانا وهو طرف حيوي في حياتنا وليس مجرد وسيلة لتحقيق رغباتنا واهواءنا، بل له الحق في ان يكون انسان مستقلا عنا وعن وصايتنا الابوية وبينت الدراسات النفسية ان اكتشاف الذات والوعي بها يمر حتما بتجربة التعايش مع الاخر المختلف.

منهجية البحث

ابعاد الموضوع واشكاله المتعددة دفعت باتجاه استخدام اكثر من منهج علمي وعليه فقد اتبعنا في هذه الدراسة العديد من المناهج لعل اهمها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لتحليل الظواهر المجتمعية وتحليل فكرة فقدان التعايش داخل المجتمعات العربية وما ادى الى انعكاسه على عدم وجود هوية عربية جامعة املاً في الانطلاق من دراسة الواقع واعادة تشكيل الهوية العربية مستقبلاً على اساس سليمة تحافظ على الاستقرار المجتمعي بعيداً عن الاحتقان السياسي والكرهية المجتمعية والتدخلات الخارجية وهجرة متصاعدة للجماعات الدينية من بلداننا العربية.

هيكلية البحث.

وعليه تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين اساسيين
المبحث الاول بعنوان واقع الهوية العربية الذي ينقسم الى محورين الاول اتجاهات التعصب في الواقع الاجتماعي



العربي والثاني ثقافة الكراهية والعنف بين الجماعات في الواقع الاجتماعي العربي. المبحث الثاني بعنوان سياسات بناء هوية عربية جامعة، والذي ينقسم بدوره الى محورين اساسيين الاول ارساء ثقافة سياسية مشاركة والثاني المعالجات والحلول من منظور الامن المجتمعي سبيلاً لبناء هوية عربية جامعة. ثم ينتهي البحث الى خاتمة واستنتاجات

المبحث الاول واقع الهوية العربية

اولاً اتجاهات التعصب في الواقع الاجتماعي العربي ابتداءً نقول، ان من المتناقضات التي يقع فيها بعض الباحثين في موضوع الهوية الوطنية هو ربطهم ما بين هذه الهوية وما بين النظام السياسي الذي هو نتيجة ومحصلة لتماسك الشعب والثقافة حول شيء من المشتركات وهذه المشتركات هي نفسها الهوية التي تميزه عن غيره من شعوب العالم أي هي هويته الوطنية، وعندما يقوم نظام سياسي فوق هذه الهوية.

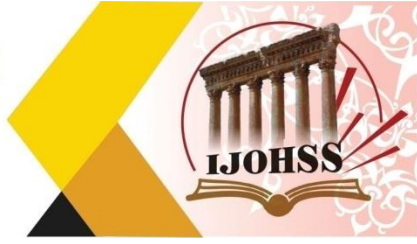
لا يمكن ان نجعل منه هو الهوية نفسها بل هو نتيجة لها، وعندما تعجز الدولة ومؤسساتها عن تلبية وتعزيز هذه الهوية عن طريق تقوية الروابط والمشاركات التي تربط ابناء البلد الواحد فيما بينهم، فاننا من الممكن ان نطلق على النظام السياسي وعلى الدولة بانهما لا يمثلان الهوية الوطنية أي ان الخلل في النظام السياسي والدولة وليس في الهوية الوطنية. (1)

اذن فالمجتمع المدني هو حلقة الوصل بين السلطة والمجتمع، وهو المسؤول عن توضيح افكار السلطة وتطلعاتها في مستقبل الامة والمجتمع، وفي نفس الوقت يلعب دور المترجم لآمال وطموحات العامة من افراد المجتمع في شكل اهداف ترقى بهذا المجتمع وتتعد عن مجالات الصراع والصدمات، وبالتالي يهدف الى المحافظة على الهوية الثقافية التي تشمل الدين واللغة والعادات والسمات الوطنية التي ترتبط بالبيئة التي نشأ فيها الفرد، في ظل الاختراق الثقافي الذي يصوبه الغرب نحو مجتمعاتنا تحت مسمى العولمة التي ترمي من ورائها الى اخضاع النفوس وتعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطقة والتشويش على نظام القيم وتنميط الذوق والسلوك الانساني نحو السلوك الاستهلاكي الفردي على حساب السلوك الخاصة بكل مجتمع لتصبح في الاخير في عالم لأمة واللاوطن واللا دولة (2)

سعت الدراسات العلمية في حقلي العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الى ايجاد اسس علميته لظاهرة الكراهية والتمييز بين الجماعات على المستويين الاجتماعي والثقافي، وتم التركيز على اتجاهات معينة. الاتجاه الاول ينبع من علامات القوة او السلطة التي تملكها الجماعة الاكبر حيث تسعى الاغلبية للسيطرة على السلطة - والثروة الى استغلال الجماعات الصغيرة لاغراض الهيبة. اما الاتجاه الثاني ذو طبيعة ثقافية ينبع من اعتقاد الاغلبية بانها المالك او المحتكر للحقيقة التاريخية وانها فوق الجماعات الاخرى. ومع استمرار مقاومة الاقلية لهذه الجهود فان العلاقة بين الطرفين تاخذ مسار التوتر مما ينتج عنه بروز التعصب العنصري المتبادل. ومن استقراء واقع تعامل الاغلبية العربية مع الجماعات الدينية نجد اصراراً حكومياً وشعبياً على احتكار الحقيقة الدينية والقومية والغاء فكرة التنوع والتعدد الديني التي اقرها الاسلام ورعاها عبر قرون حيال ابناء الجماعات الدينية الذين تعاشوا في كنف الدولة الاسلامية بحرية ومساواة (3).

ويعرفها الباحث (اليكس ميكشلي) بانها مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفة التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي، والهوية بالنسبة للفاعل الاجتماعي مركب من العمليات والطروحات المتكاملة التي يفسر العالم وتاخذ صيغة تعبيرية خاصة يطلق عليها بالنواة الهوياتية وتضرب الهوية للفاعل الاجتماعي جذورها في غمار الاحساس بالهوية الذي يمنح الكائن الاجتماعي التماسك والتوجه الدينامي على نحو شمولي، او هي منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية، التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية، ولكن لا يمكن لمثل هذه المنظومة ان تكون في حيز الوجود مالم يكن هناك شيء ما يعطيها وحدتها ومعناها، ويتمثل ذلك في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصيته الاحساس بالهوية والشعور بها (4)

وعلى هذا الاساس فان فاعلية عملية التمكين السياسي مسألة في غاية الاهمية حيث تتضمن تبنى سياسات



وأجراءات ذات طابع قانوني تهدف إلى إلغاء أشكال عدم المساواة للأفراد في استثمار واستعمال موارد المجتمع الاقتصادية فضلاً عن تفعيل المشاركة السياسية وليس بالضرورة المشاركة في أنظمة الحكم القائمة فحسب وإنما العمل الدؤوب والمستمر من أجل تحديثها واستبدال بعضها بنظام جديدة تفسح المجال للأفراد المجتمع جميعهم من المشاركة في إدارة البلاد (5)

وعليه، هناك مجموعة من التوصيات للتدخلات الضرورية على مستوى السياسات للحد من التعصب في العالم العربي-

أ- اعتماد نظم حماية اجتماعية للجميع ولا سيما الفقراء والضعفاء، وضمان الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية وعلى حق امتلاك الأصول والموارد الطبيعية والتصرف فيها، والحصول على التكنولوجيا والخدمات المالية. ويشمل المزيد من الأدوات المحددة تمثل هذه التوجهات الشاملة للحد من الفقر تصميم شبكات أمان اجتماعي تعالج تحديداً فقر الدخل، وتشمل هذه التحولات النقدية والمساعدات الغذائية ودعم الإسكان وتوسيع شبكة الضمان والتأمين الاجتماعيين.

ب- اتباع سياسات لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل لصالح الفقراء بصورة مباشرة وتهيئة بيئة تمكينية تشجع بمعدل أسرع من معدل زيادة دخل بقية السكان وهو ما يؤدي إلى توسع قاعدة الطبقة الوسطى. ويحتاج تحقيق ذلك إلى سياسات اجتماعية ومالية فعالة. ومن الأمثلة الملموسة لتلك السياسات إعادة توجيه دعم الوقود، الذي يعود معظم نفعه على الأثرياء، ليتدفق عبر قنوات الانفاق لصالح الفقراء في تحويلات الدخل والأمن الغذائي

وبرامج العمالة ولا سيما في المناطق الريفية التي يعيش فيها أغلبية الفقراء من المواطنين (6) من جانب آخر ينبغي تعزيز الشعور بالكفاية الذاتية للفرد بغية القيام بأعماله من دون انتظار التعليمات لكونه يعمل ضمن مجال الكفاية والمعرفة ويشترط بالتمكين النفسي إدراك الفرد لقيمة العمل الذي يقوم به والمهارة العالية، القدرة على السيطرة، تحمله المسؤولية. وتأتي أهمية التمكين النفسي لتوافره على مستويات عليا من الحرية للأفراد بالتصرف واتخاذ قرارات ذات استجابة سريعة مما يعكس على تحسين الأداء فضلاً عما يسهم في زيادة تماسكهم وتفاعلهم وقدرتهم على مواجهة الأزمات والاضطرابات المتسارعة، ولنجاح التمكين النفسي من الوصول إلى النتائج المتوخاة من عدمه يتوقف على عوامل رئيسية وأهمها

أ- مقدار حرية التصرف الممنوحة للأفراد في أداء أعمالهم إزاء القضايا المهمة.

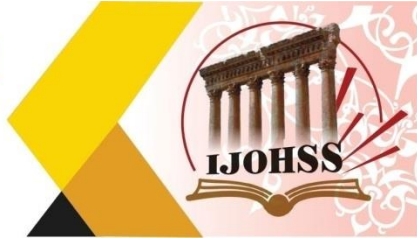
ب- توزيع المهام بطريقة واضحة بين أفراد المؤسسة ووجود تضارب أو اتفاق حول الأطر الاستراتيجية للمؤسسة.

ت- مقدار القوة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية إزاء أدوار كل فرد في المؤسسة.

ث- البعد الثقافي للأفراد بوعيهم في التمكين وحرية التصرف (7)

ثانياً ثقافة الكراهية والعنف بين الجماعات في الواقع الاجتماعي العربي هناك علاقة طردية بين الاندماج والأمن المجتمعي فكلما ارتفع مستوى الاندماج في المجتمع ارتفع مستوى الأمن المجتمعي نتيجة لاعتدال الخطاب الهوياتي، فالتوازن بين الحفاظ على الخصوصيات للهويات الثقافية وبين ضرورات الاندماج الوطني هو الذي يحقق الأمن المجتمعي، لذلك يعتقد (باري بوزان) أن زيادة الوعي بالتهديدات يمكن أن يعمل على انهيار الأمن، لذا يعتقد أن الأمن المجتمعي وأمن الدولة وجهان لعملة واحدة، وأن هناك علاقة تكاملية مركبة بين أمن الفرد وأمن المجتمع وأمن الدولة، وبموجب هذا المنطق فإن المعضلة الاجتماعية للأمن تكمن في استشعار الهويات الثقافية أنها مهددة لذلك يصبح خطابها الهوياتي لغة ووحدة التحليل الأساسية لمفهوم الأمن الاجتماعي، إذ أن تجديد خطاب الهوية في مساقات (نحن-هم) والحفاظ عليها بوصفها هوية مميزة للجماعة يدفع نحو تحديد وربط تحليل الأمن المجتمعي بحقوق الهويات الثقافية، لذلك تقتضي الضرورة إقامة توازن بين خصوصيات الجماعات الثقافية ومتطلبات تحقيق الاندماج الوطني (8)

ونرى أن الخطاب التحريضي الذي يسعى إلى التحريض على العنف والتمييز العنصري ضد الأشخاص بناءً على الأسس التمييزية هو مرادف لخطاب الكراهية الذي يتسبب في تفكيك المنظومة الاجتماعية في المجتمع والذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالصراعات المذهبية في وقت انتشار هائل وغير مسبوق لوسائل الإعلام وتنوعها. والخط الجامع للتحريض بصوره المختلفة هو الكراهية وقد استقر الفقه الدولي على ثلاثة صور للتحريض وهي أ- التحريض على العنف فهو كل تحريض سواء كان مباشراً أو غير مباشر على العنف ضد مجموعة من الأفراد



على اساس التمييز العنصري ويؤدي بالنتيجة الى العنف.
ب- التحريض على الكراهية والعداوة والتحريض على الكراهية اساءة لاستخدام حرية التعبير من خلال بث روح العداوة والكراهية بين ابناء المجتمع مع ما تسببه من معاناة واهانة وقلق للاخرين.
ت- التحريض على التمييز هي دعوة موجهة الى الجمهور بطريقة علنية لافعال من شأنها اضعاف او منع افراد او جماعة معينة من التمتع بحقوقهم وحررياتهم الاساسية على قدم المساواة مع غيرهم من الجماعات والتحريض على التمييز او استبعاد او التقييد والتفضيل على اساس عرقية او دينية او عقائدية وغيرها من الاسس التمييزية قد ينتج عنه عنف وبهذه الحالة يجب على الدولة مواجهة المحرض جنائياً باعتباره شريك في الجريمة (9).
لذلك يصبح هذا التنميط الهوياتي للذات استراتيجية دفاعية لمواجهة استراتيجية بوتقة الصهر التي تتبناها الجماعة المهيمنة فيتم ادراك الذات بوصفها جزءاً من جماعة الهوية، اذ ان الهوية وتمثلاتها الادراكية هي التي تحدد تعريف الذات والهويات الجماعية (نحن) وتعريف الاخر (هم)، فهي نسق ادراكي لفهم العالم وتفكيك رموزه لذا فان حدة خطاب الهوية ضمن نسق بوتقة الصهر قد يصل الى مرحلة العنف كلما عجزت مؤسسات الدولة الرسمية عن تلبية الاحتياجات والمطالب الاجتماعية والهوياتية، فكلما استحالت تحقيق المطالب الاجتماعية والثقافية عن طريق القنوات الرسمية ارتفعت حدة الخطاب الهوياتي الذي قد يجد في العنف السياسي آلية تقليدية للتبادل الاجتماعي، لا سيما حيث تستشعر جماعات الاقلية ان الاكثريّة المهيمنة تستهدفها بالاقتصاص مما يشعرها بعدم جدوى الحلول السلمية لذلك يكون العنف لغة الخطاب الوحيدة التي تجيدها الاقليات، واذا وصلت الامور الى حد العنف فذلك يعني ان الدولة قد توقفت عن دورها بوصفها الحاضنة العامة لجميع الهويات الثقافية لتتحول الى حاضنة خاصة لهوية ثقافية محددة، وتصبح الدولة الامة صورة معبرة لهوية الجماعة الثقافية المهيمنة وهو ما يدفع بالهويات الاخرى لادراك ذاتها كأمة موازية رافضة لللاحاق وبموجب ذلك يتخلى خطاب الهوية في شكل خطابات هوياتية مناقضة لخطاب الجماعة الثقافية المهيمنة. لذلك تتبنى الجماعة المهيمنة استراتيجية بوتقة الصهر وتنتج فيها جملة سياسات منها مثلاً

1-سياسات الابداء والاستئصال

2-سياسات الترحيل القسري

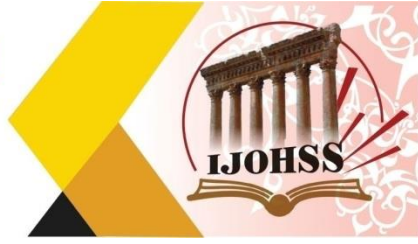
3-سياسات التوطين القسري

4-سياسات التقسيم والانفصال (10)

وهنا نفق عند النظام السلطوي العربي والاليات التي استخدمها للهيمنة على مصادر الثروة في بلاده، وهي اليات انتجت سياسات قادت الى كوارث اجتماعية والى تهديم كل نظيره، الا ان الكارثة الكبرى تمثلت باعتماده على اله بطش وقمع زاحت تمعن في ممارسة العنف من جهة والتمييز الفاجع بين مكوناتها الاولية، القبلية والطائفية والمذهبية، ويبين من جهة اخرى، كيف عمدت الى توظيف هذه الانتماءات في صراعاتها لتثبيت هيمنتها، وكيف لجأت الى سياسات قمعية تستند الى عصبية او تحالف عصبية، وهو ما اسهم بعودة الاقليات الى التداول من جهة وعمق ازمة الشرعية لدى هذه الانظمة من جهة اخرى (11)

وفي هذا المضمار يدرك (فوكوياما) ان العلوم الاجتماعية فرع اصيل من العلوم الطبيعية، ذلك ان الانظمة السياسية هي صنائع بشرية بيئية بحته. حيث يشير الى عجز حقل الاقتصاد السياسي عن استيعاب الثقافة، ذلك ان الاقتصاد السياسي انما يتحرك في لحظة تاريخية من الصراع الثقافي للايديولوجيات والاديان والافكار والمشاعر الفردية التي من دونها تتغير حركية الصراع، وهو ما يستوعبه عالم الاجتماع الثقافي بنحو اجود. ثم يشير الى انه ما من سياسة ولا اقتصاد ولا ثقافة الا في سياق تاريخي طويل يصعد ويهبط ويتغير من قاره الى اخرى ومن دولة الى ثانية، بل من اقليم الى اخر، ما يجعل علم الاجتماع الثقافي مجرد فصل من فصول الاماد الطويلة لعلم التاريخ الكبير (12)

ويرى بعض الباحثين انه لا بد من توافر الثقافة السياسية الديمقراطية للحراكين ولجميع افراد المجتمع حتى تحقق الحراك السياسي مقاصده، وصولاً الى الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يرنو اليها جميع عناصر النظام السياسي، كما ان الحكم الديمقراطي يحتاج ايضاً الى ثقافة سياسية ديمقراطية تمتاز بقيم المساواة والمشاركة والعدل والحرية والتجديد والتغيير مراعاة للظروف الجديدة ومقتضياتها فضلاً عن الاحساس بالثقة نحو القيادات السياسية وادائها، يتعرض للتغير استناداً لفعالية اداء القيادة والمؤسسات، والتغيير الثقافي اما ان



يكون بطريقة مخطط لها من أجل الوصول الى الاصلاح المنشود واما بطريقة غير مخطط لها تشكلها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية (13)

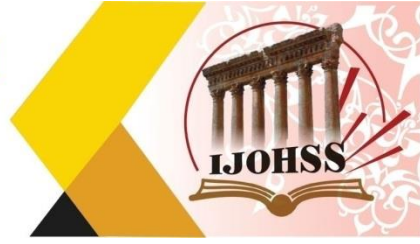
وفي كتاب (الحدائث الممتعة في الخليج العربي تحولات المجتمع والدولة) للكاتب باقر سلمان النجار، يبحث المؤلف في القسم السابع (الثقافة والمتفوقون) في النسق او الانساق الثقافية في دول الخليج (على سبيل المثال) والتحديات التي تواجهها الثقافة الخليجية في القرن الحادي والعشرين ومنها التحدي السياسي والتحدي الاجتماعي والتحدي الثقافي والتحدي التعليمي، حيث يوضح قصده بالتحدي السياسي القادم من النظام السياسي نفسه، وتحديدًا في خوفه من ان يقود الثقافة المجتمع الى وضع يستحيل ضبطه، بينما قصد بالتحدي الاجتماعي ما يحصل من مقارعات ونزاعات قد تدفع السلطة (ومؤسساتها الامنية) الى اتخاذ مواقف عدائية من هذا المكون الاجتماعي او ذلك، اما التحدي الثقافي فيعني ما يصدره متعاطو ومنتجو الثقافة الابداعية او مدعو انتاجها من حيث ضعف حضورهم الثقافي على المستوى المحلي كما على المستوى الاقليمي وبما يسهم في انتاج ثقافة ليس لها نوع من السلطة الفكرية في المجتمع لكي تمثل مرجعاً في فلسفة الحكم كما هي في فتاوي الاجتهاد الديني. اما التحدي التعليمي في دول الخليج عن ان يكون محركاً وبعائناً للثقافة بصورها الجديدة، وان كان مساهماً في بروز اهتمامات عامة بقضايا الادب والشعر والنقد. وهنا نشير الى دوراً سلبياً لـ (الريع النفطي) في انتاج المثقف النفطي المحلي والمثقف (المتنفط) القادم من الخارج حيث ادى الريع النفطي الى تغيير جوهر في هوية المثقف العربي ووظيفته مع تنوع كبير في انتماءات النخبة الخليجية السياسية او الفكرية (14)

وقد اختلفت الرؤى حول العلاقة بين الثقافة السياسية وبين الحراك السياسي على مستوى الوطن العربي، فهناك من يرى ان الربيع العربي والحراك السياسي هو الذي انتج ثقافة سياسية جديدة او غير في الثقافة السياسية الموجودة، حتى اصبح الربيع العربي يسهم في خلق ثقافة مبنية على وعي عربي من المحيط الى الخليج من اجل التخلص من الانظمة المستبدة، في حين يرى آخرون ان الثقافة السياسية هي التي اثرت على طبيعة الحراك السياسي في العالم العربي بشكل عام (15).

ان التعصب والعنصرية اتجاه الاقليات تتصاعد حسب طبيعة النظام السياسي، ففي النظم الديمقراطية وذات المجتمعات المفتوحة والطبيعية التنافسية ولا سيما في المجتمعات الصناعية، تتصاعد عملية الانتقال والترقي لانباء الاقليات في سلم العلاقات الاجتماعية والمناصب السياسية والمواقع الاقتصادية في حين ان النظم ذات الطبيعة الابدولية الواحدة والتي تحتكر الحكم باسم الاكثرية تتصاعد منها السلوكيات العدوانية وممارسات العزل والتهميش للجماعات المغايرة، ويكون هذا الامر اشد وضوحاً في الانتخابات حيث تظهر الكثير من التيارات والاحزاب والشخصيات العنصرية التي توظف كراهية الاخرين في شعاراتها الانتخابية وبرامجها الحزبية، فضلاً عن ذلك فان التعصب والكراهية بين الجماعات يستمر او يحافظ عليه اذا ما توافرت له التبريرات القانونية من قبل النظم الحاكمة، مثل منع تعلم ابناء الاقلية واعتبارهم غرباء عن تاريخ البلد ومحاولة طردهم وتهجيرهم كما حصل في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش الارهابي في العراق، حيث اوجدت تلك الجماعة المتطرفة الغطاء الشرعي لممارسة شتى انواع التعذيب والطردهم والتهميش لانباء الاقليات الدينية باعتبارهم كفار حسب اعتقادهم بل وصل الامر الى سبي نساءهم كما حصل مع النساء الازيديات في محافظة الموصل في شهر اغسطس – اب 2014 (16)

ومن جانب اخر فهناك ما يسمى (بالمجال الهوياتي المتمذهب والمؤدلج) الذي يوظف بكثافة عالية المعطيات الثقافية والدينية والايديولوجية وخاصة للاقليات، فعلى اساس الجيوبولتيك القديم، وموازن القوى الدولية مطلع القرن الماضي جرى تقاسم النفوذ بين القوى الكبرى، فقامت دول ورسمت خرائط وتجددت "مجالات حيوية" لكل منها، لكن موازين القوى المعولمة اليوم تبدو في ضوء تلك التطورات اكثر هشاشة من أي مرحلة سابقة. ويتحليل التحولات العميقة التي اصابته بنية الدولة والمجالات العربية والمترامنة التحولات التي فاقمتها العولمة وادت الى المزيد من تعميق ازمة الشرعية في الوطن العربي، وهي ازمة فاقمتها فشل مشاريع التنمية والهزائم المتتالية لهذه الانظمة التي اكتسبت مشروعيتها في الاساس تحت عناوين تحررية وقومية، مقترناً هذا الفشل بتحول الفساد الى ثقافة متجذرة تحولت الى ما يشبه النهب المنظم (17)

وعليه، يعمل خطاب الكراهية الى تجهيل الانا والذات من اجل استمرار رفضه للاخر وانفتاحه الفكري، اذ ينتهج سبل المؤامرة على كل وارث وحديث، ليس لشيء بل لفرض استمرارية هيمنته على المجتمع وسيادة الاطلاقة القطعية والثوقية بما يجعلها سمة لروحها العميقة ونتيجة لذلك نحى هذا الخطاب منحى تعصباً، بما يجعل من



التعصب سمتة الاساسية، وهذا التعصب تستثيره ثقافة طارئة او قديمة في المجتمع. واذا لم يكن له قانون معين فان انتشاره يتزامن عادة مع مرحلة الانكسارات والتحركات الكبرى للشعوب ، مثلما حدث ابان ما يسمى بالربيع العربي، اذ زادت نسبة المفردات المستعملة في الخطاب الاعلامي والديني والطائفي ، وعلى اساس هذا الخطاب المريض المليء بالكرهية فقد صنّف الناس والشرائح والطوائف والاعراف خارج حقوق الانسان والاخوة الانسانية والعقل والدين. وعليه، نستنتج ان خطاب الكراهية عمل بمنهجية استثمرت علاقة الخطاب بالسلطة السياسية ورفض الاخر وتجهيل الذات واستتبع ذلك التعصب وتصنيف الناس على شكل مقبولين للعيش ومن لا يستحقون العيش (18)

المبحث الثاني سياسات بناء هوية عربية جامعة

اولاً ارساء ثقافة سياسية مشاركة حقيقياً تبدأ صورة تحديد الهوية من خلال التفاعل والاندماج مع الاخرين، وهذا ما يؤكد على وجود هويات مختلفة قد يتفق او ينقطع معها الفرد، ولذا فان غرس قيم الديمقراطية ونموها هو امر يمثل نتيجة صراع حيث ان غرس قيم الديمقراطية تحتاج الى تعليم الفرد على تلك القيم والاعتقاد عليها، والتعليم يعد اول باكورة لغرس تلك القيم ولذا فان اساس تلك القيم تقوم على مبدأ الحوار او نظرية الفعل التواصلية مثلما اطلق عليها (هابر ماس) ، حيث يرى ان النموذج الفعلي والمتحقق من الديمقراطية هي تلك التي تمكن المواطنين من التعبير عن افكارهم وانتماءاتهم الثقافية ويمكنهم من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع وهو ما تقوم على اساسه نظرية المناقشة والحوار ، وهذه النظرية تربط الديمقراطية بمفاهيم معيارية تقوم بممارستها سلطة الدولة وفق القانون والتي تقوم على الانتخابات والاستفتاء وهذا ما اكد عليه (ماكس فيبر) في كتابه (العالم والسياسة) (19).

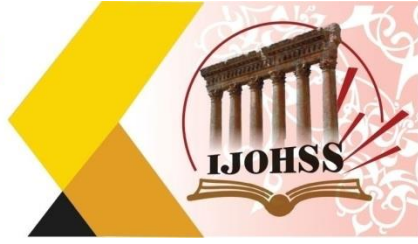
وبما ان القيم والثقافة تحدد وتكون شخصية الفرد، فانها بذلك تحدد شخصيته الوطنية وتحدد انتماءه وعلاقته مع الاخرين. فمقدار ما يكتسب من قيم ذات علاقة وارتباط بمقدار ما تتكون شخصيته وتتحدد اتجاهاتها نحو الاخرين ونحو الاشياء من حوله فالقيم التي تحدد الشخصية الوطنية تنطلق من عدة ابعاد تتمثل في مدى احترامه للرأي والرأي الاخر، وتقبل الاخرين مهما اختلف معهم فعملية التفاعل بين الفرد والاخر تحددتها ويرسمها الاطار القيمي وكذلك مدى التسامح او المساحة التي يملكها الشخص في تعزيز لهذه القيمة مع الاخرين باختلافه عنهم ، فضلاً عن حدود الخطأ والصواب والمقبول وغير المقبول من الاخرين وكذلك شيوع قيم المحبة والمودة داخل المجتمع وفي شخصيات الافراد(20)

وحينما نتكلم عن سلطة اهل الفكر ، فهناك دعوى يدعيها مثقفون لانفسهم ، من انهم (قادة الفكر) وان لهم دوراً حاسماً في عملية الريادة والتغيير الاجتماعي والسياسي، والواقع ان حديث مثقفينا عن انفسهم يحمل نبرتين متنافرتين فهم من جهة يرون في انفسهم انهم الرواد ، وان لهم رسالة، وانهم صنّاع الوعي بالتغيير، ولكن حديثهم يحمل من جهة اخرى نبرة من المرارة، اذ هم عادة يتأسون من عدم الاعتراف لهم بهذا الدور، وانهم لا يؤثرن تأثير كبير في واقع الامور ، وانهم ليسوا فعلاً في التأثير في القرار السياسي ولا في الرأي العام (21)

تؤدي الثقافة السياسية دوراً مهماً في عملية بناء الدولة، اذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع ، فهي الحلقة التي يبيت من خلالها النظام نمطاً ثقافياً يتوافق وثقافة المجتمع من ناحية ، ويعمل على تغيير قناعات الاخير تدريجياً وبما تتوافق مع ثقافة واهداف النظام من ناحية ثانية . ويتوقف نجاح ذلك على مستوى الشرعية التي يحظى بها النظام من جهة، وعلى درجة مأسسته للسلطة في كل بنى ومؤسسات الدولة من جهة ثانية، لذا فان الثقافة السياسية تشكل حلقة الوصل المهمة بين الطرفين(22)

اما العناصر التي تتألف منها الثقافة السياسية فيوردها (روبرت داهل) بما يلي

- 1- التوجهات الخاصة لحل المشكلات هل تنجو نحو النزعة البرخمانية ام العقلانية.
- 2- التوجهات نحو السلوك الجمعي هل تنسم بالتعاون ام انها ليست تعاونية.
- 3- التوجهات نحو النسق السياسي هل تتميز بالولاء ام تقسم باللامبالاة.
- 4- التوجهات نحو الاشخاص الاخرين هل تغلب عليها الثقة ام تخلو من الثقة. وعليه يمكن تصور الثقافة السياسية



على انها البيئة او المناخ العاطفي او السايكولوجي والقيمي الذي تعمل داخله النظم والانساق السياسية، وهي التوجهات نحو الموضوعات السياسية والتي تصنف الى جانب معرفي مثل الوعي السياسي، وجانب عاطفي مثل الاتجاهات العاطفية وجانب تقويمي مثل الحكم على النسق السياسي، وفي ضوء هذه الجوانب الثلاث تصنف الثقافة السياسية الى ثقافة سياسية مشاركة وتابعة ومحدودة(23).

وعليه، بقيت لسنين عدة مطالب الاصلاح السياسي في البلاد العربية اسيرة جدل وتنازع سجلال بين فئتين واحدة مرتبطة بالسلطة واثرت من خلالها وتطالب بالمزيد من تقبيد الحريات وتغول الدولة في مختلف مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية واخرى قوى سياسية وجماهير شعبية مسحوقة تدعو الى مزيد من التحرر الاجتماعي والاقتصادي واطلاق الحريات العامة والمطالب الخاصة بقضايا المرأة. بيد انه بمرور الوقت وتساعد المدى الديمقراطي الذي بدأ يغشى العالم وبشعارات عدة وبدوافع مختلفة ليثمر امل في لزوم ايجاد صيغة جديدة لدول ادمنت الدكتاتورية وعلى بدأ الخط البياني يرتفع ويتأسس في مدى مشروع او مطالب تتحدد بسيل من الحقوق والحريات حول سيادة القانون واطلاق الحريات وتنظيم انتخابات واعلان حوار وطني وضمان حقوق الانسان(24).

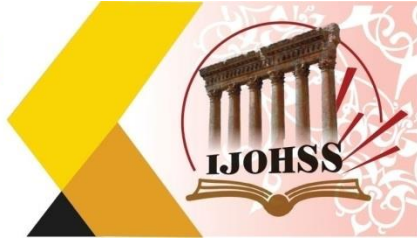
وعليه، تبرز صورة الثقافة السياسية المشاركة والموحدة كأفضل صيغة لبناء وحدة وطنية واندماج اكثر رسوخاً وتجذر في المجتمع حيث ان حالة المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تمهد لمجتمع موحد غير خاضع لشروط التجزئة والانفصال فالية التوزيع والعدالة الاقتصادية وموازنات الدخل الفردي والتوازن بين التشكيلات الطبيعية المختلفة مقابل حالة التوازن بين الانتماءات الاجتماعية وعدم اعطاء اهمية للانتماء الاجتماعي ضيق على اخر وعده يمثل الهوية الاكبر وطمس الهويات الفرعية الاخرى مقابل اعتراف والتزام النخب الحاكمة بالقاعدة القانونية والدستورية واحترامها . والتعامل الديمقراطي مع المجتمع والحفاظ على انتماءاته في اطار انتماء اجتماعي أشمل يوفر الاجواء الحقيقية لبناء وتعزيز الوحدة الوطنية وهذه تمثل بلا شك صورة المجتمع الديمقراطي (25).

في كتاب الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة يتناول الباحث (عبد الحسين شعبان) موضوع الهوية والايديولوجيا ، مشيراً الى سمات الهويات المنفتحة وضرورة ان يطبع سجلال الهويات مفاهيم الموضوعية والعقلانية والانغرافية، كما حاول في كتابه جدل الهويات في العراق من خلال قراءة جدلية للمكونات والكيانات الموحدة المتعددة العامة والفرعية، صياغة علاقة اساسها المشترك الانساني باقتراح حلول حقوقية انسانية من خلال فكرة المواطنة ونبذ الطائفية. لهذا المشروع النهضوي العربي ثلاثة عناصر الخطاب السياسي والاجتماعي والخطاب العربي الموجه الى العالم ومعضلة بناء المؤسسات السياسية الجامعة(26). وعليه فان الثقافة امن وقائي فهي العماد التي تركز عليه اخلاقيات التضامن الانساني والعدالة الاجتماعية ومهنة القانون في دولة القانون والمؤسسات وفلسفة التأزر والتكامل والحوار وقبول الرأي الاخر والاعتراف به والتنوع بكل اشكاله والوانه (27).

وهكذا اخذ دور الثقافة يتعاضم سواء على الفرد او الشعب او الامة او الدولة ويزداد تأثيرها على السياسة والاقتصاد خصوصاً بعد ان سعت العولمة لتسليح الثقافة بهدف تحطيم منظومة القيم الخاصة ب الهويات الاصغر الفرعية بعد سيادة الهويات الكبرى او الهوية الاكبر من خلال تعميم نمط الاستهلاك والفرادانية خصوصاً العلاقة بين القوى المتسيدة والنافذة في العلاقات الدولية وبين الامم والشعوب والدول الصغيرة (28).

ثانياً المعالجات والحلول من منظور الامن المجتمعي سبيلاً لبناء هوية عربية جامعة. لا يمكن الفصل بين عملية فرض الامن المجتمعي وبناء الدولة ، فتحقيق الامن يهدف الى تحقيق الاستقرار في البلاد وانهاء الصراع بالشكل الذي يساهم في تعزيز وحدة الدولة واستقرارها . كذلك تعرف عملية بناء الدولة بانها اجراء هادف لتطوير قدرة الدولة ومؤسساتها ومشروعيتها فيما يتعلق بعملية سياسية فعالة للتفاوض على المطالب المتبادلة بين الدولة والمجموعات المجتمعية ، كذلك ينظر لها بانها عملية ذاتية لتعزيز القدرات والمؤسسات وشرعية الدولة التي تقودها علاقات الدولة والمجتمع ، حيث ان عمليات البناء الايجابي تنطوي على علاقات متبادلة بين الدولة التي تقدم الخدمات الى شعبها ومجموعاتها الاجتماعية السياسية التي تتخرب بشكل بناء معها (29).

يقول " ناصيف نصار " ان كل سلطة لا تكون سلطة بمعناها الحقيقي اذا كانت فاقدة للشرعية" ، حيث ان الشرعية هي مرجعية سياسية تكون خارج النظام القانوني، بالمعنى الدقيق اذ تعود للافراد ومن ورائهم في



ممارسة السلطة من قبل الحكام . وما يحكم المشروعية هي مرجعية قانونية، بمعنى ان تقدير المشروعية يتم داخل او ضمن النظام القانوني ووفقاً له . مرجعيتان لمفهومين او فكرتين مرجعية سياسية تكون هي المرجعية للمشروعية (بمعنى مرجعية قانونية) . وهذا يعني ان هناك مستويان مختلفان يحكمان فكرتين مختلفتين مستوى ما هو كائن (بالنسبة لفكرة الشرعية) ومستوى ما يجب ان يكون (بالنسبة لفكرة المشروعية) فمرجعية الشرعية هي موافقة المواطنين وبهذا المعنى فانها مرجعية سياسية ومن ثم فان فكرة الشرعية هي فكرة سياسية . اما مرجعية المشروعية فهي القانونية (30).

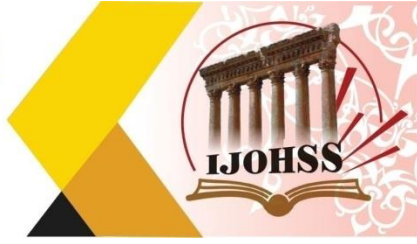
وعليه ينبغي اعتماد استراتيجيات علمية متكاملة سياسية وعملية واجتماعية وثقافية وتربوية ودينية واشراك المجتمع المدني فيها . تبدأ بالوقاية وتمر بالحماية وصولاً الى الرعاية باتخاذ تدابير طويلة ومتوسطة المدى ، وفي الوقت نفسه اجراءات انية ضرورية، في اطار مؤسسي ، فضلاً عن الجوانب الامنية والاستخبارية، وسيكون ركيزتها الاساسية ارادة سياسية جامعة وتوافق وطني عام لتجفيف منابع الارهاب اقتصادياً ومالياً والعمل على خفض مستويات البطالة والفقر والتهمة، وكذلك خطة اعلامية وثقافية وتربوية مجتمعة لنشر ثقافة اللاعنف والتسامح والاعتراف بالآخر والاقرار بالتعددية والعيش المشترك والمواطنة المتساوية ومعالجة مشكلات وقوانين الاجتثاث والاقصاء كما ينبغي اعلاء مرجعية الدولة فوق جميع المرجعيات الطائفية والاثنية والحزبية والسياسية والعشائرية وغيرها ، فضلاً عن وضع حد للفساد وملاحقة المفسدين والمتسببين في هدر المال العام ، فضلاً عن وضع الكفاءات العراقية ولا سيما من الشباب والشباب في المكان الصحيح والملائم لادارات الدولة وذلك خارج دائرة الولاء باعتماد معايير الكفاءة والنزاهة (31).

وعليه ، ان في المشهد الفكري السائد الكثير من السلبيات والنواقص ومن بينها الظواهر السلبية التالية
1- جمود الخطاب الثقافي والفكري في مضمونه ومشاغله فضلاً عن ضعف دوره كأداة للانتاج النظري وعجزه عن بلورة منظومة معرفية تتفاعل مع العصر وتتعامل مع التحولات وتولد اسئلة جديدة تتعلق بقضايا الانسان العربي المعاصر وعلاقته بالآخر المغاير والكون وقضايا الديمقراطية والمشاركة والدولة الوطنية والمواطنة المتكافئة المتعاقدة والثقافة النقدية والنهوض والتجديد الحضاري والحكم العصري الرشيد.
2- تخريب المرجعات وثقافة التوقع والاستشراف ولا تملك ثقافتنا الراهنة القدرة على توقع المستقبل ، وكل التحليلات التي قدمها مفكرون عرب في العقود الاخيرة لم تستشرف الغد كما تحضر ذهنية المنفعة الضيقة البدائية والنمو المتزايد في الوعي الذاتي الفئوي والنزوع الشبق الى السلطة وشهوة الحكم حتى لو هدمت اعمدة خيمة الوطن.

3- الضبابية في التعامل مع قيم النزاهة ومواجهة الفساد وتداول السلطة في مؤسسات العمل النقابي والاهلي والشعبي والثقافي والميل الغلاب الى الشعارات والخطاب الايديولوجي المتعصب والموقف الشخصي بدلاً من الخطاب المعرفي العلمي. وعليه فنحن امام غياب لمشروع فكري نهضوي حضاري عربي يتعامل بابداع مع متطلبات العصر وتحولاته ويواجه التخلف والسلطة والفساد والتميز والتجمد التراثي ويملك الرؤية النافذة والارادة والاليات اللازمة (32).

وعليه كلما زاد اختراق مكونات الثقافة الاساسية لشعب من الشعوب ، كانت الاستجابة مزيداً من التشبث بالهوية ، واجمع الباحثون على ان ظاهرة الاجتثاث الثقافي جعلت العديد من الشعوب والقوميات تعيش في ظل هاجس الخوف من ضياع الهوية وذوبانها . وهذا جعل منظومات القيم والرموز والمرجعيات وانماط العيش تعيش حالة من التهديد السافر الذي يصيب ثوابتها وأسسها. وفي ظل التحول للعولمة وكسر الحواجز الجغرافية وانفتاح ثقافات العالم على بعضها ظهرت مفاهيم عديدة كمفهوم صراع الحضارات وحوار الحضارات (33). ويعرف صراع الحضارات بانه عبارة عن اطار تجاوري بين عدد من الثقافات المختلفة فيما بينها وبالتالي يهيمن الصراع الرهيب على هذه الحضارات، ومع بروز واندلاع الصراع تتعالى الاصوات بضرورة الحوار، فحوار الحضارات هو استمرارية التشاور والتفاعل بين الشعوب والقدرة على قبول الافكار الجديدة كافة بدون التعصب التي دمرت العالم سواء كانت هذه الافكار دينية ام سياسية ام ثقافية ام اجتماعية ام اقتصادية (34).

وعليه، لبناء مسار مجتمعي يمهّد الطريق الى بناء هوية جامعة تشير الى قضايا مهمة- الاولى تتعلق بالمروروث الثقافي في الوعي وفي الذهنية الجمعية العامة ، حيث من الصعب ان يكون الطريق الى الحدثة الفكرية سالكا وقطع شوطه الطويل الا باعادة مراجعة ونقد هذا الموروث، بمعنى فهمه في تاريخيته وشروط زمانه ومكانه واعادة احيائه للاجابة عن بعض معضلات العصر أي قراءة عصرية للتراث في الفكر



العربي المعاصر وتأسيس هذه القراءة على قواعد البحث العلمي بعيداً عن التوظيف السياسي والايديولوجي بمعنى انها مهمة معرفية ان يمتلك الفكر العربي الجديد الشجاعة الادبية والانصاف وحماية حق العقل والامن الثقافي للمجتمع.

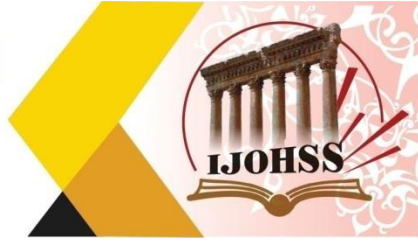
الثانية تتعلق بمنظومة قيم ثقافة التسامح والسلم الاجتماعي. حيث ينبغي في اطار التجديد الفكري ، احياء الضمير والمسؤولية الاخلاقية واعتبار منظومة القيم ليست مجرد خصال حميدة او غير حميدة بل هي في الدرجة الاولى معايير للسلوك الاجتماعي والتدبير السياسي والثقافي ومحددات لرؤية الاخر والكون (35). واستناداً الى تفاعل متغيرات الدولة والامة يمكن ان تاخذ مسارات النخبة في مساقات بناء الدولة وبناء الامة احدى ثلاث مسارات وعلى النحو الاتي-

1- اذا كانت النخبة على قدر عالي من الوعي للمرحلة والهدف سيكون لها تأثير كبير ، وهنا تظهر متغيرات الهوية القومية بقوة وفاعلية عالية في المجتمع وتتجه النخبة نحو المساق الديمقراطي الذي يفضي الى مؤسسات سياسية تعددية اندماجية وهو ما ينعكس ايجابياً في بناء الامة.
2- اما اذا كانت النخبة لا تمتلك قدراً كافياً من الوعي للمرحلة والهدف فحينها يكون لها تأثير محدد سواء في متغيرات الهوية القومية ام في متغيرات قدره الدولة الاستيعابية لذلك ستأرجح بين خيارات تركيز السلطة الانقسام والتفكك في المجتمع واما لتعزيز قيم وخيارات الانفتاح على المجتمع ومن ثم سنتجه اما لتعزيز قيم التماسك والاندماج في المجتمع وهذا كله رهن بمدى وعيها للمرحلة والهدف ؟
3- اما اذا كانت النخبة غير واعية للمرحلة والهدف فحينئذ يكون لها تأثير ضئيل في المجتمع ، لذلك سيتجه بناء الدولة نحو اقامة وتركيز السلطة باشخاص او جماعة محددة ومؤسسات تسلطية وحينها سيغدو بناء الامة كهدف سياسي بحثاً (36).

وعليه، تقوم المجتمعات المعاصرة على دعمتين مركزيتين.
الاولى- ايجاد الاشكال التنظيمية المناسبة والاجهزة والهيئات والدوائر والمؤسسات التي تمتلك استراتيجيتها وسياساتها وخططها والتي تغطي مجالات الحياة كافة وتستجيب لمختلف اوجه النشاط البشري وتشبع حاجات ومتطلبات الشرائح الاجتماعية المختلفة.
الثانية- ايجاد اشكال تنظيمية ارقى لتحقيق اقصى قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات والاجهزة والهيئات من اجل تحقيق الاستراتيجيات والخطط والبرامج العامة بحيث تتحول الدولة بكامل مؤسساتها والمجتمع بكامل هيئاته الى الة واحدة تعمل بايقاع واحد من اجل تحقيق اهداف مشتركة ينعكس هذا التعاون ايجابياً على قوة الاندفاع وعلى مستوى الاداء وعلى نوعية الانجاز (37).
ومن كل ما تقدم يتضح انه حيث يكون بناء الدولة – الامة عملية تنمية اجتماعية سياسية يكون حينها الاندماج مرادف طبيعي لهذه العملية ، ففي الوقت الذي يقوم فيه مشروع الدولة – الامة على التكامل بين خصائص الامة ومقومات الدولة، فان عملية الاندماج تستهدف اخراج ولاءات الجماعات والهويات الثقافية المختلفة من ضيق الجماعة الى فضاء الامة أي وجود اتفاق حول القيم والغايات الاساسية بين النخبة والجمهير وذلك يدل على ان السياسات المتبعة من النخبة تحظى بالموافقة والقبول من المجتمع واذا ما تحققت كل انواع الاندماج السابقة فسيتملك النظام السياسي قدرة فرض سلطانه على كل اجزاء الدولة ويحظى بالمقبولية بين الهويات الثقافية ومن ثم وجود هوية وطنية جامعة لكل الهويات الثقافية مع احترام الخصوصيات للهويات الثقافية الفرعية وتحقق ذلك يؤشر ان وتيرة الامن المجتمعي مرتفعة وذلك لقدرة النظام السياسي على خفض التوترات الثقافية تدريجاً وصولاً الى انهايتها ويتحقق ذلك في حالة الاتفاق العام حول القيم والغايات الاساسية (38).

الخاتمة

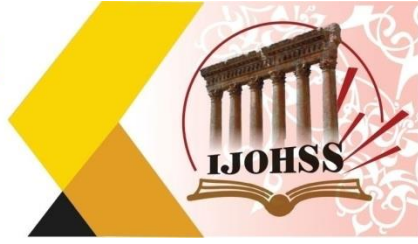
مما تقدم يتضح ما يلي
1- مثلما نمت الثقافة في المجتمع الغربي وقادت الى الاسراع في تطبيق حقوق الانسان على المستوى الوطني والعالمي، فان الانسان العربي يحتاج الى خلق ثقافة جديدة لحقوق الانسان خاصة في ظل التطورات التي تعصف بالوطن العربي وحالات الانتهاك سواء من الداخل ومن الخارج ، بينما يعتقد الآخرون بانهم يمتلكون الحق في



- التمتع بحقوق الانسان لا يجد هذا ضرورياً بالنسبة للانسان العربي ، فالكيان الصهيوني يبسط بالمواطنين الفلسطينيين بدعوى الارهاب من جهة وحقوق الانسان من جهة اخرى ، والاحتلال الامريكي كان ينتهك حقوق الانسان في العراق دون هوادة او ردع.
- 2- ان خطاب الهوية كان سواء انقسامى او توحيدى هو خطاب غير نشاز ، فهو يعبر عن اشكالية تحتاج الى مراجعة وتحليل وعلاج وخير علاج لخطاب الهوية هو ان تستشعر تلك الهويات بان اطرها الذاتية ووجودها الجمعي محل احترام وقبول في المجتمع ، ففي الوقت الذي لا يمكن للاطر الهوياتية العرقية والدينية والمذهبية والطائفية ان تعتبر مشروعها هو الاساس الذي يمتلك الوصواب المطلق كذلك الحال بالنسبة لمشروع بناء الدولة الامة فهو على الرغم من ايجابياته الا انه لا يمكن اعتبار ابعدياته الثابته صالحة للتطبيق على كل المجتمعات وفي كل الازمنة.
- 3- ان بناء السلام في المجتمعات المتصارعة لم يعد مطلب وانما ضرورة حتمية للحفاظ على حالة السلام والانتقال بها من حالة انية الى حالة تنصف بالدوام والاستقرار ومن اجل وضع اسس متينة لبناء السلام في المجتمع تعزز الاستقرار والوحدة الوطنية بالشكل الذي يحول دون عودة أي شكل من اشكال الاحتراب الداخلي في المجتمع ومن اجل الوصول الى ذلك يتطلب الامر توفر الاليات المطلوبة التي تشكل طيف واسع من المهام التي لا بد من انجازها للوصول الى حالة السلام المستدام في الدولة.
- 4- تركز استراتيجية الوحدة من خلال التنوع على وجود ثقافة مهيمنة مع احتفاظ الثقافات الاخرى باطرها الثقافي الخاص وتجد هذه الاستراتيجية مرجعيتها الاساسية في مفهوم الاندماج الذي يتمخض عن مفهوم الاستيعاب المؤشر حيث تلجأ السلطات العامة الى اقامة مؤسسات اجتماعية سياسية تسمح لجميع الهويات الثقافية المشاركة في الانشطة والممارسات الاجتماعية والسياسية، ومن ثم الاعتراف بثقافة الاخرين لا يمنع من قيام ثقافة عليا مهيمنة تدفع نحو التعايش الثقافي.
- 5- واخيراً نقول ، ان جاء خطاب الهوية او دعوات التعددية الثقافية في دول الديمقراطية المتقدمة بناء على وعي وادراك حقوقي – مواطني عبر اطر قانونية مؤسساتية على اساس الالتزام بالتكيف مع الهويات الثقافية (الاقليات) ، غير ان الامر يختلف في المنطقة العربية، اذ ان خطاب الهوية والمطالبة بالحقوق القومية لم يكن نتيجة ادراك وتطور لوعي حقوقي بقدر ما كان انطلاقاً من اطر عرقية طائفية دينية وحتى مناطقية احياناً ، مما عمق شرح الهوية احياناً وتشظيها احياناً اخرى .

الهوامش والمصادر

- 1- سعدي ابراهيم حسن، الفدرالية النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية من يوقف النار قبل ان تحرق العراق، دار الكتب العلمية ، بغداد ، بلا تاريخ، ص 200.
- 2- خيام محمد الزعبي، الهوية الثقافية وتامل الهوية الوطنية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، العدد(47)، كانون الثاني/ اذار 2017، ص 288.
- 3- دهم العزاوي، الذات العربية المسلمة وصورة الاخر المختلف دينياً وثقافياً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد(59)، حزيران 2020، ص 311-312.
- 4- سعدي ابراهيم حسن، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ط2، 2014، ص 67.
- 5- محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد ، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد عام 2014 وانعكاسها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد(61) نيسان / ايار / حزيران 2020، ص 343.
- 6- توات عثمان ، مؤشر الفقر متعدد الابعاد منظور جديد للتحليل ، مجلة المستقبل العربي / سبتمبر 2020، ص 33 .
- 7- محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد ، وسائل تمكين الشباب والمرأة ...، مصدر سبق ذكره ، ص 342.
- 8- وليد سالم محمد، الدولة – الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية العدد(82) ، المجلد (19) ، تموز 2020، ص ص 69- 70.



- 9- اركان هادي البدري، خطاب الكراهية في نطاق القانون الدولي الجنائي، مجلة العلوم القانونية السياسية، جامعة ديالى كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد الثامن العدد الثاني، كانون الاول 2019 ص 490.
- 10- وليد سالم محمد، الدولة – الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، مصدر سبق ذكره ص 72-73.
- 11- سالم كباره، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك واعادة البناء، مجلة المستقبل العربي، لسنة (40)، العدد 460 حزيران / يونيو 2017، ص ص 149-150.
- 12- احمد زهاء الدين عبيدان، نصيحة فوكوياما للامة العربية حاكمية الامة واستقلالية الاداريين ومقاصدية التشريع، مجلة المستقبل العربي، السنة(43)، العدد (497)، تموز/ يوليو 2020، ص 27.
- 13- سلمان ناصر القرعان، مدثر جميل وهاشم طويل، نمط الثقافة السياسية لدى اعطاء النقابات المهنية واثره على توجهاتهم نحو الحراك السياسي في الاردن، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (46)، العدد (2)، جامعة الكويت، 2018، ص ص 197-198.
- 14- باقر سلمان النجار، الحداثة الممتنعة في الخليج العربي تحولات المجتمع والدولة، بيروت، دار الساقي، 2018، ص 506. نقلاً عن عبد الله باعبود، كتب وقراءات، في مجلة المستقبل العربي، لسنة (42) العدد(486)، اب/ اغسطس 2019 ص 153.
- 15- سلمان ناصر القرعان، مدثر جميل وهاشم طويل، نمط الثقافة السياسية....، مصدر سبق ذكره، ص 198.
- 16- دهام العزاوي، الذات العربية المسلمة....، مصدر سبق ذكره، ص ص 317-318.
- 17- سالم كباره، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك واعادة البناء، مصدر سبق ذكره، ص 149.
- 18- محمود عزو حمدو، خطاب الكراهية وتهديد التعايش في العراق، مجلة ابحاث العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية، العدد 3-4، السنة الاولى، 2019، ص ص 638-639.
- 19- رقية سعيد، منظومة الهوية وعلاقتها بالديمقراطية في الفكر السياسي، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، العدد (60)، كانون الثاني / شباط/ 2020، ص ص 140-141.
- 20- ليث الزبيدي وزيد عدنان محسن، افكار في التعايش السلمي الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، العددان 35-36، السنة 2014، ص 79.
- 21- علي اومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 9.
- 22- وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مأساة السلطة وبناء الدولة في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العددان (41-42)، 2014، ص 121.
- 23- عبد الجبار احمد وكاظم مهدي، الثقافة السياسية كاداة لتحليل تجربة اللامركزية الادارية في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، العدد(56) كانون الاول 2018، ص ص 51-52.
- 24- علي محمد علوان وياسر علي ابراهيم، الانظمة السياسية العربية والاسلام السياسي (دراسة في اثار الحراك الجماهيري)، مجلة قضايا سياسية، العدد (62) تموز/ اب/ ايلول 2020، ص ص 121-122.
- 25- ليث الزبيدي وزيد عدنان، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الاداء وعملية التقييم، مصدر سبق ذكره، ص 92.
- 26- الامير الحسن بن طلال، الشباب العربي وصون الفكر العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (40)، العدد (459) ايار / مايو 2017، ص 8.
- 27- المصدر نفسه، ص 9.
- 28- عبد الحسين شعبان، ادارة التنوع في المجتمعات المتعددة الثقافات، مجلة قضايا سياسية، العدد (56)، كانون الثاني / شباط/ اذار 2019، ص 87.
- 29- باسم خرسان، بناء السلام دراسة في آليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (52) نيسان/ ايار/ حزيران، 2018، ص 145.
- 30- احمد حسين والي وناهض جابر، نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (57)، حزيران، 2019، ص 407.
- 31- نغم نذير شكر، الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه على اعادة بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية السياسية،

- جامعة الاردن ، المجلد الثامن، العدد(2)، كانون الاول 2019، ص ص 80-81.
- 32- يوسف الحسن، دور المثقفين في تجديد الفكر العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (491) ، السنة (42) كانون الثاني 2020، ص 123.
- 33- شريفة فاضل بلاط ، دور الامن الفكري في مواجهة الارهاب الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية ، السنة(17) ، العدد (1) ، 2020 ، ص ص 19-20.
- 34- المصدر نفسه ، ص 20.
- 35- يوسف الحسن، دور المثقفين في تجديد الفكر العربي ، مصدر سبق ذكره، ص ص 124-125.
- 36- وليد سالم محمد، الدولة – الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، مجلة دراسات دولية، المجلد (19) العدد(82) ، تموز 2020 ، ص ص 67-68.
- 37- نوح عز الدين، الاعلام العربي والتحديات الامنية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، العدد (32) ، حزيران 2016، ص 135.
- 38- وليد سالم محمد، الدولة – الامة وجدل التوحيد والانقسام...؟ مصدر سبق ذكره ص ص 68-69.

References

- 1- Saadi Ibrahim Hassan, Federalism The Federal System and the Iraqi National Identity Who Stops the Fire Before It Burns Iraq, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Baghdad, no history, p. 200.
- 2- Khayyam Muhammad Al-Zoubi, Cultural Identity and National Identity Reflections, Journal of Political Issues, Al-Nahrain University, College of Political Science, Issue (47), January/March 2017, p. 288.
- 3- Daham Al-Azzawi, The Arab Muslim Self and the Image of the Religiously and Culturally Different Other, Journal of Political Science, University of Baghdad, College of Political Science, Issue (59), June 2020, pp. 311-312.
- 4- Saadi Ibrahim Hassan, Federalism and Iraqi National Identity, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Baghdad, 2nd Edition, 2014, p. 67.
- 5- Muhammad Muhyi Muhammad and Zaidoun Salman Muhammad, The means of empowering youth and women in the Iraqi regions affected by the conflict after 2014 and their reflection on political stability, Journal of Political Issues, College of Political Science, University of Baghdad, Issue (61) April / June 2020, p. 343.
- 6- Tawat Othman, The Multidimensional Poverty Index: A New Perspective for Analysis, Arab Future Magazine / September 2020, p. 33.
- 7- Muhammad Muhyi Muhammad and Zaydun Salman Muhammad, Means of Empowering Youth and Women..., a previously mentioned source, p. 342.
- 8- Waleed Salem Muhammad, The State - The Nation and the Controversy of Unification and Division in Contemporary Identity Discourse, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, Issue (82), Volume (19), July 2020, pp. 69-70.
- 9- Arkan Hadi Al-Badri, Hate Speech within the Context of International Jurisprudence, Journal of Political Legal Sciences, University of Diyala, College of Law and Political Science, Volume Eight, Issue Two, December 2019, p. 490.

- 10- Waleed Salem Muhammad, The State - The Nation and the Controversy of Unity and Division in the Contemporary Identity Discourse, aforementioned source, pp. 72-73.
- 11- Salem Kabbara, The Sociology of Identity: Dialectics of Consciousness, Disintegration and Reconstruction, The Arab Future Magazine, for the year (40), Issue 460, June 2017, pp. 149-150.
- 12- Ahmed Zaha Al-Din Obaidan, Fukuyama's Advice to the Arab Nation, The Nation's Governance, Administrative Independence, and Legislation Purposes, Journal of the Arab Future, Al-Sunnah 43, Issue (497), July 2020, p. 27.
- 13- Salman Nasser Al-Qar'an, Mudassir Jamil and Hashem Tawil, The pattern of political culture when giving professional unions and its impact on their attitudes towards political mobility in Jordan, Journal of Social Sciences, Vol. (46), No. (2), Kuwait University, 2018, pg. 198.
- 14- Baqir Salman Al-Najjar, Refraining Modernity in the Arabian Gulf, Transformations of Society and the State, Beirut, Dar Al-Saqi, 2018, p. 506. Quoted from Abdullah Baaboud, Books and Readings, in the Arab Future magazine, for the year (42) Issue (486), August / August 2019, p. 153.
- 15- Salman Nasser Al-Qar'an, Muddathir Jamil and Hashem Tawil, The Pattern of Political Culture...., a previously mentioned source, p. 198.
- 16- Daham Al-Azzawi, The Arab Muslim Self...., a previously mentioned source, pp. 317-318.
- 17- Salem Kabara, The Sociology of Identity: Dialectics of Consciousness, Disintegration and Reconstruction, a previously mentioned source, p. 149.
- 18- Mahmoud Ezzo Hamdo, Hate Speech and the Threat to Coexistence in Iraq, Journal of Political Science Research, Al-Mustansiriya University / College of Political Science, Issue 3-4, Year 1, 2019, pp. 638-639.
- 19- Ruqayya Saeed, The Identity System and its Relationship to Democracy in Political Thought, Journal of Political Issues, College of Political Science / Al-Nahrain University, Issue (60), January / February 2020, pp. 140-141.
- 20- Laith Al-Zubaidi and Zaid Adnan Mohsen, Ideas of Peaceful Coexistence, Political Culture and Building National Unity, Journal of Political Issues, College of Political Science/Al-Nahrain University, Nos. 35-36, Year 2014, p. 79.
- 21- Ali Omlil, Culture and Political Authority, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1, 1998, p. 9.
- 22- Walid Salem Muhammad, Political Culture and its Importance in the Tragedy of Power and State Building in Iraq, The Arab Journal of Political Science, The Arab Association for Political Science, Beirut, Issues (41-42), 2014, p. 121.
- 23- Abdul-Jabbar Ahmed and Kazem Mahdi, Political culture as a tool for analyzing the experience of administrative decentralization in Iraq, Journal of Political Science, University of Baghdad, College of Political Science, Issue (56) December 2018, pp. 51-52.

- 24- Ali Muhammad Alwan and Yasser Ali Ibrahim, Arab Political Systems and Political Islam (A Study in the Effects of Mass Mobility), Political Issues Journal, Issue (62) July/August/September 2020, pp. 121-122.
- 25- Laith Al-Zaidi and Zaid Adnan, Political Culture and Building National Unity between Performance Indicators and the Evaluation Process, a previously mentioned source, p. 92.
- 26- Prince Hassan bin Talal, Arab Youth and Preserving Arab Thought, Arab Future magazine, year (40), issue (459), May 2017, p. 8.
- 27- The same source, p. 9.
- 28- Abdul-Hussein Shaaban, Managing Diversity in Multicultural Societies, Political Issues Journal, Issue (56), January/February/March/2019, p. 87.
- 29- Bassem Khurasan, Peacebuilding, A Study of Peacebuilding Mechanisms in Iraq, Political Issues Journal, No. 52, April/June, 2018, p. 145.
- 30- Ahmed Hussein Wali and Nahed Jaber, Towards the Completion of State Building, Stations in the Legitimacy of the Contemporary Iraqi Political System, Journal of Political Science, Issue (57), June, 2019, p. 407.
- 31- Nagham Nazir Shukr, The Iraqi Social Reality and Its Reflection on Rebuilding the State, Journal of Political Legal Sciences, University of Jordan, Volume VIII, Issue (2), December 2019, pp. 80-81.
- 32- Youssef Al-Hassan, The Role of Intellectuals in Renewing Arab Thought, Arab Future Magazine, Issue (491), year (42) January 2020, p. 123.
- 33- Sharifa Fadel Blat, The Role of Intellectual Security in Confronting International Terrorism, The Arab Journal of Political Science, Year (17), No. (1), 2020, pp. 19-20.
- 34- The same references, pg. 20.
- 35- Youssef Al-Hassan, The Role of Intellectuals in Renewing Arab Thought, a previously mentioned source, pp. 124-125.
- 36- Walid Salem Muhammad, The State - The Nation and the Controversy of Unification and Division in Contemporary Identity Discourse, Journal of International Studies, Volume (19) Issue (82), July 2020, pp. 67-68.
- 37- Noah Ezz El-Din, Arab Media and Security Challenges, Journal of Political and Strategic Studies, House of Wisdom, No. 32, June 2016, p. 135.
- 38- Waleed Salem Muhammad, The State - The Nation and the Controversy of Unification and Division....? A previously mentioned source pp. 68-69.